

مفهوم الانتخابات وتكيفها القانوني

أولاً: مفهوم الانتخابات

يحتل مفهوم " الانتخابات الديمقراطية " عند كثير من الباحثين، موقع الصدارة في النظم الديمقراطية وذلك منذ أن عرف جوزيف شومبيتر الديمقراطية على أنها (مجموعة من الإجراءات والمؤسسات التي يستطيع الأفراد من خلالها المشاركة في عملية صنع القرارات السياسية عن طريق التنافس في انتخابات حرة) وعلى الرغم من اهتمام الكثيرين بهذا المفهوم عند حديثهم عن الديمقراطية، إلا أنه لا يوجد، حتى اليوم، تعريف متفق عليه بين المهتمين بالانتخابات، أو مجموعة من المعايير القاطعة التي تحدد معالم الانتخابات الحرة والنزيهة، كما لا توجد منهجية واحدة يمكن من خلالها وضع مؤشرات محددة وشاملة للانتخابات الديمقراطية.

لقد وضع روبرت دال الانتخابات الحرة والنزيهة ضمن الشروط السبعة للشكل الديمقراطي من وجهة نظره، غير أنه لم يقدم تعريفاً تفصيلياً للانتخابات الحرة والنزيهة، مؤكداً على ضرورة أن يسبق إجراء تلك الانتخابات مجموعة من الحريات والحقوق الديمقراطية، معتبراً أن الترتيب للأمر يأتي على النحو التالي: (حرية الحصول على المعلومات من مصادر متعددة، حرية التعبير، حرية التنظيم وتشكيل مؤسسات مستقلة، إجراء انتخابات حرة ونزيهة) أي أن الانتخابات الحرة والنزيهة هي " ذروة الديمقراطية وليس بدايتها" عند دال، فالانتخابات لا تسبق الديمقراطية، وهي لا تنتج لا الديمقراطية و لا الحريات و الحقوق. وفي الأدبيات العلمية التي التي تعنى بالديمقراطية والانتخابات في الغرب، حاول بعض الباحثين وضع تعريفات محددة للانتخابات الديمقراطية للحالات التي يدرسونها. ولعل من أبرز تلك الأدبيات وأكثرها شمولاً ما قام به ديفيد باتلر وآخرون، فالانتخابات العامة الديمقراطية تستند إلى ستة شروط هي :

١. حق التصويت العام لكل المواطنين البالغين .

٢. دورية الانتخابات وانتظامها.

٣. عدم حرمان أي جماعة من تشكيل حزب سياسي ومن الترشيح للمناصب السياسية.

٤. حق التنافس على كل مقاعد المجالس التشريعية.

٥. حرية إدارة الحملات الانتخابية على وضع لا يحرم فيه القانون و لا وسائل العنف المرشحين من عرض آرائهم وقدراتهم و لا الناخبين من مناقشة تلك الآراء .

٦. تمكين الناخبين من الإدلاء بأصواتهم وسط جو من الحرية والسرية وفرز الأصوات وإعلانها بشفافية وكذلك تمكين الفائزين من مناصبهم السياسية حتى وقت الانتخابات التالية.

أما عبارة "انتخابات حرة ونزيهة" الشائعة في جل الدراسات التي تتناول الانتخابات، فقد ظهرت لأول مرة لوصف الاستفتاء الذي تم على استقلال ما كان يعرف بأرض توغو (دولة توغو في غرب أفريقيا وجزء من دولة غانا اليوم) عام 1956، ثم راحت منظمة الأمم المتحدة تستخدمها في حالات مشابهة بعد ذلك. وعلى الرغم من الاستخدام الواسع للعبارة، بل وعلى الرغم من الاهتمام الشديد بعمليات المساعدة في إدارة الانتخابات والإشراف عليها ومراقبتها منذ عام 1989، لم تضع الأمم المتحدة تعريفاً متفقاً عليه للعبارة. وبشكل عام تدور مضامين الانتخابات الديمقراطية حول معيارين رئيسيين، الأول هو "حرية الانتخابات" أي ضرورة احترام حريات الأفراد وحقوقهم الرئيسية، والثاني هو "نزاهة" عملية إدارة الانتخابات. غير أن التجارب المعاصرة للدول الديمقراطية تشير إلى أن الانتخابات الديمقراطية التنافسية لا تجري إلا في نظم حكم ديمقراطية، إذ هي آلية من آليات تطبيق المبادئ الرئيسة للديمقراطية، وليس هدفاً في حد ذاتها. كما تعد الانتخابات الديمقراطية شرطاً ضرورياً وليس كافياً لنظم الحكم الديمقراطية، فمجرد إجراء الانتخابات الديمقراطية لا يعني أن نظام الحكم أصبح نظاماً ديمقراطياً.

هناك عدة معايير للانتخابات الديمقراطية والمتمثلة بالاتي :

1. **معيار فعالية الانتخابات الديمقراطية** ، ويعني أن للانتخابات مقاصد ووظائف ويترتب عليها مجموعة من النتائج الفعلية في نظام الحكم، وليست هدفاً في حد ذاتها.
2. **معيار حرية الانتخابات الديمقراطية** ، ويتمثل في كون الانتخابات تُجرى في ظل قاعدة حكم القانون، وتتسم بالتنافسية، وتحترم الحقوق والحريات الرئيسة للمواطنين.
3. **معيار نزاهة الانتخابات الديمقراطية** ، ويعني أن الانتخابات تتم بشكل دوري ومنتظم، وتتسم عملية إدارتها والإسباصراف عليها وإعلان نتائجها بالحياد السياسي والعدالة والشفافية.

ثانياً: مقاصد الانتخابات

استناداً إلى الإطار الدستوري الديمقراطي السابق الإشارة إليه، وإلى تجارب الديمقراطيات المعاصرة ، فإنه يمكن القول أن الانتخابات التي تشهدها الديمقراطيات المعاصرة ليست هدفاً في حد ذاتها، وإنما هي آلية لتحقيق مقاصد أعلى. ويرتبط بهذا ما يمكن تسميته "فعالية" الانتخابات الديمقراطية، أي ما يترتب على الانتخابات من نتائج حقيقية ملموسة، أو ما تؤديه الانتخابات من وظائف فعلية في ضوء المقاصد التي من أجلها أجريت الانتخابات . ومن أبرز مقاصد الانتخابات الديمقراطية مايلي :

١. **التعبير عن مبدأ أن الشعب هو مصدر السلطة** : الانتخابات الديمقراطية تقوم بوظيفة التعبير عن مبدأ أن الشعب هو مصدر السلطات ، وتنفيذ آلية التمثيل النيابي، وذلك من خلال إتاحة الفرصة أمام الناخبين لممارسة أظهر صور المشاركة السياسية في عملية صنع القرارات، وهو الاقتراع العام .

٢. **اختيار الحكام** : توفر الانتخابات الديمقراطية الطريقة التي يتم من خلالها اختيار الحكام بتفويض شعبي، وذلك من خلال انتقال السلطة إلى المرشحين الفائزين في الانتخابات، وذلك فيما يتصل برئاسة السلطة التنفيذية أو أعضاء المجالس التشريعية النيابية، أو الاثنين معاً، وذلك وفقاً للقواعد ذات الصلة في النظامين السياسي والانتخابي.

٣. **تسوية الصراعات السياسية بطرق سلمية**: توفر الانتخابات آلية للتداول على السلطة وتغيير مركز القوة وإمكانية تقلد قوى المعارضة - حال فوزها في الانتخابات - الحكم بدلا من الحكومة القائمة . أي أن الانتخابات هي آلية لتسوية الصراعات السياسية في الدولة الحديثة بطرق سلمية، وهي تؤدي الى قبول كافة المتنافسين على المناصب السياسية المختلفة نتائج الانتخابات والتسليم بشرعية الفائزين، ولاسيما المتنافسين الخاسرين في الانتخابات .

٤. **توفير الشرعية السياسية أو تجديدها**: فالانتخابات تقوم بوظيفة توفير شرعية شعبية للحكومة المنتخبة أو تجديد شرعية الحكومة القائمة . فعن طريق الانتخابات الديمقراطية يصل إلى مواقع صنع القرار أولئك الذين يحظون بقبول الناخبين.

٥. **محاسبة الحكام** : للانتخابات مقصد هام هو محاسبة الحكام ومساءلتهم وقت الانتخابات إن من خلال تقويم برامج المتنافسين قبل الانتخابات، أو عن طريق مكافأة، أو معاقبة، السياسيين إذا ما أرادوا الترشيح للمرة الثانية. وهذا المقصد يعد من أبرز مقاصد الانتخابات الديمقراطية في النظم النيابية المعاصرة ، وأحد الآليات الرئيسة التي يمكن من خلالها التأكد من أن الحكومة المنتخبة تستجيب بانتظام لمطالب الناخبين وترعى مصالحهم المختلفة.

٦. **التجنيد السياسي**: تقوم الانتخابات الديمقراطية بدور تعبوي عام، فهي مصدر رئيسي من مصادر التجنيد السياسي ووسيلة هامة من وسائل المشاركة السياسية. ففي النظم الديمقراطية المعاصرة عادة مايقوم السياسيون وقادة الأحزاب والكتل الانتخابية بمهمة اختيار المرشحين للمناصب السياسية وإعداد البرامج السياسية لمواجهة المشكلات والتحديات العامة التي تواجهها مجتمعاتهم .

٧. **التثقيف السياسي**: تقوم الانتخابات الديمقراطية بدور تثقيفي عام، فهي تشترك - مع وسائل وقنوات اخرى- في تثقيف المواطنين بالمسائل المتصلة بالعمل العام والشؤون السياسية قبل وأثناء عملية الانتخابات، وذلك من خلال إذاعة الدعاية وإعلان البرامج المختلفة للمرشحين والأحزاب، ومواد الدعاية الانتخابية خلال فترة الانتخابات، الامر الذي يتيح الفرصة أمام الجماهير للإطلاع على ومناقشة المشكلات والتحديات التي يواجهونها .

ثالثاً: متطلبات الانتخابات:

يكاد باحثو السياسة يجمعون على ان جوهر نظام الحكم الديمقراطي هو تنظيم عملية اتخاذ القرارات وعمل مؤسسات الحكم من جهة ، وتمكين المواطنين من المشاركة في عملية صنع القرارات السياسية من جهة ثانية، وتنظيم علاقة مؤسسات الحكم بالمواطنين من جهة ثالثة . وهذه الامور الثلاثة هي ما يضمنه الاطار الدستوري لذلك النظام ، او ما يمكن تسميته (الدستور الديمقراطي) ، والذي ان طبقت نصوصه القانونية في الواقع ، صار من اليسير وصف نظام الحكم ب (النظام الديمقراطي) ، بل وتسمية المواطن الذي يتمتع بالحقوق والحريات التي اقرها ذلك الاطار ويلتزم بالمسؤوليات والواجبات الملقاة على عاتقه بموجبه (المواطن الديمقراطي) .

ويمكن تلخيص مضامين الاطار الدستوري الذي يحدد المتطلبات الرئيسية للانتخابات الديمقراطية في الاسس العامة الرئيسية للديمقراطية والمتمثلة بالاتي :

١- تنظيم عملية اتخاذ القرارات وعمل مؤسسات الحكم من خلال الاستناد الى مبدأ حكم القانون ، أي تقييد سلطة الحكومة بدستور يخضع له الحكام والمحكومون على قدم المساواة ويوفر آليات محددة لصنع القرارات ، واخرى للمساءلة السياسية ، وقيام نظام قضائي مستقل لحماية مبدأ حكم القانون وصيانة حريات الافراد وحقوقهم والنظر في مدى دستورية القوانين .

٢- تمكين المواطنين من المشاركة في عملية صنع القرارات السياسية واعتماد مبدأ التداول السلمي على السلطة السياسية وحق كافة القوى السياسية في التنافس على مقاعد الحكم ، وذلك من خلال الاستناد الى مبدأ ان الشعب هو مصدر السلطة ، وان الحومة تقوم بممارسة مظاهر السلطة بهدف تحقيق المصلحة العامة للمواطنين وليس تحقيق مصالح فئة ما او حزب معين .

٣- تنظيم علاقة مؤسسات الحكم بالجماهير على اساس رابطة المواطنة ، أي تمتع كافة فئات المجتمع بكافة الحقوق والواجبات على قدم المساواة ، وتساوي فرص المشاركة في عملية صنع القرارات السياسية امام كافة المواطنين البالغين بلا اي شكل من اشكال التمييز على اساس الاصل او اللغة او العرق او الدين او المذهب او المكانة الاجتماعية او الاقتصادية او السياسية .

